مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٦٨**

الأربعاء، ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١٨

نيويورك

الرئيس: الآنسة دورانت .... (جامايكا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
الأرجنتين .... السيد كبغلى
أوكرانيا .... السيد كوتشنسكى
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد الجراندي
الصين .... السيد شن غوفانغ
فرنسا .... السيد لفيت
كندا .... السيد فاولر
مالي .... السيد وان
ماليزيا .... السيد كمال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمى غرينستوك
ناميبيا .... السيد أنجابا
هولندا .... السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/455)

050700 050700 00-51663
0051663

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لما كانت هذه الجلسة أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالنيابة عن المجلس بالسفير جان ديفيد لفيت، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. وأثق بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن التقدير العميق للسفير لفيت على المهارة الدبلوماسية الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/455)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة شغل السيد كامارا (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأمام أعضاء المجلس التقرير الرابع للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/455).

وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2000/635 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/641، وهي رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون.

أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يرى ممثلة شقيقتنا في دول الكمنولث، جامايكا، التي تربطها بسيراليون صلات تاريخية وثقافية متينة، رئيسة لهذه الهيئة. وأود أن أشاطر الآخرين الإعراب عن أحر التهانئ لكم، سيدتي الرئيسة، وأن أؤكد لكم تعاوننا خلال فترة رئاستكم.

أغتنم هذه الفرصة أيضا، سيدتي الرئيسة، لأشكر سلفكم، السفير لفيت، ممثل فرنسا، لنجاحه في توجيه أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه الحافل بالأعمال.

واسمحوا لي أن أشيد بأعضاء آخرين في المجلس لما تحلوا به من صبر وتعاون للوصول بهذه المرحلة من انشغال المجلس بالحالة في سيراليون إلى نهاية مظفرة.

إن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار هذا اليوم، سيعالج، للمرة الأولى، جذور الصراع في سيراليون. ولقد كان رأينا دائما أن الصراع في سيراليون لا يتعلق بخلافات أيديولوجية، أو قبلية أو إقليمية. ولا علاقة له بما يسمى

مشكلة الشباب المهمش أو كما وصفه بعض المعلقين السياسيين بأنه انتفاضة من فقراء الريف ضد صفوة الحضر. إن جذور الصراع لا تزال الماس، والماس، والماس.

طوال الوقت كنا دائما نخبر المجتمع الدولي بأن حربنا ليست حربا أهلية، ولكنها حرب متمردين تقوم على العنف، ويخوضها عملاء جهات إقليمية ودون إقليمية ودولية، بل والأهم من ذلك أنها يمولها الاتجار غير المشروع بالماس من سيراليون. وأخيرا، أدرك مجلس الأمن أن الحرب في سيراليون تقوم على هذه المجوهرات.

وأدرك مجلس الأمن أيضا أنه بالإضافة إلى تشجيع حكومة سيراليون على التفاوض بشأن السلام مع متمردي الجبهة المتحدة الثورية، كان يمكنه أن يتخذ إجراء فعالا في التصدي لدور الماس في الصراع. والآن، لم يعد سرا أن الهدف الأول للسيد فوداي سنكوه، والجبهة المتحدة الثورية ومؤيديهما في الداخل وفي البلدان المجاورة وفي الخارج كان دائما هو الوصول إلى مصادر ماس البلاد. ومحاولتهم السيطرة على السلطة السياسية عن طريق الاغتصاب، وقطع الأوصال، والحرق والقتل، والأعمال الإرهابية الأخرى ليست سوى وسيلة لتحقيق الهدف الثاني والرئيسي: السيطرة الكاملة على مناجم الماس في سيراليون واحتلالها.

والآن، يعرف مجلس الأمن والمجتمع الدولي لماذا نكصوا عن اتفاق لومي للسلام الذي وقَّعوا عليه في اليوم الذي يمر عليه عام بعد غد بالتحديد، يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولماذا يواصلون احتلال مناطق الماس في البلاد انتهاكا لذلك الاتفاق.

لقد أبلغ وفدي مجلس الأمن العام الماضي بأننا نؤيد فكرة فضح أسماء المتورطين في الاتجار غير المشروع فيما يوصف بأنه ''ماس الصراع''. ولقد شهدنا بالفعل الأثر السياسي والأدبي الذي ترتب على ذكر الأسماء على الحالة في أنغولا؛ وقد أردنا نفس الشيء بالنسبة لسيراليون. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يُنظر إلى ذكر الأسماء بأنه تعبير عن الاهتمام الجاد بالدور الذي يقوم به الاتجار غير المشروع بماسنا في إشعال الصراع في بلادنا. وهو وسيلة سلمية لممارسة الضغط السياسي والأدبي على طرق نقل تلك التجارة الرئيسية للمساعدة في تيسير وضع حد مبكر سلمي للصراع. وهو أيضا تذكير بأن إنهاء الصراع في وقت مبكر ليس لمصلحة سيراليون وحدها، وإنما أيضا لمصلحة كل مواطني منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

إننا لا نعتذر عن التماسنا من مجلس الأمن أن يذكر المتورطين بالاسم. لقد فعلنا هذا باسم ونيابة عن ضحايا الفظائع التي يرتكبها المتمردون، وبخاصة الأطفال الذين قُطعت أذرعهم وأيديهم عمدا ودُمر مستقبلهم تقريبا نتيجة الاتجار غير المشروع بالماس. ودعوني أضيف أن الذين يرون أن ذكر المتورطين بالاسم يمكن أن يضر بمشاعر الدول، ينبغي أن يفكروا أيضا في مشاعر التعساء وضحايا الصراع على الماس الأبرياء وفي آلامهم الجسدية وفي مشاعرهم. إننا نرى أن التصدير غير المشروع لماس سيراليون ليس سبب وقوع الصراع فحسب، وإنما أيضا عقبة كبرى أمام الحل السلمي للصراع.

إن وفدي ممتن لمجلس الأمن على القرار الذي يوشك على اعتماده. ومع أننا نتمنى لو كان قد اعتُمد في وقت مبكر، فإننا نعتبره إسهاما كبيرا في السعي نحو السلام والاستقرار في سيراليون. لقد رأينا بالفعل بعض العلامات الإيجابية على الأثر الذي يمكن أن يترتب على هذا القرار بالنسبة للاتجار بماس سيراليون. وهذا اتجاه يشجعنا. وبطبيعة الحال، سيتوقف الكثير على الإرادة السياسية والتعاون من جانب الدول الأعضاء وصناعة الماس الدولية لضمان التنفيذ الكامل للقرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، يرحب وفدي بكم بحرارة في مقعد الرئاسة في هذا الاجتماع الأول الذي تترأسون فيه المجلس. وسنعمل بشكل وثيق معكم خلال شهر تموز/يوليه. إنكم تجيئون في أعقاب رئاسة فرنسا الفعالة بشكل ملحوظ، تحت القيادة القديرة جدا للسفير لفيت الذي نشعر بالامتنان له أيضا، وبخاصة لمساعدتنا على التقدم بالعمل بخصوص مشروع القرار هذا.

الماس يقع في جوهر مأساة سيراليون. إن أحد الموارد الثمينة التي ينبغي أن تكون مصدر ثراء للتنمية الوطنية، أصبح سبب معاناة إنسانية على مستوى فظيع. وقد أبرز سفير سيراليون هذا بفصاحة بالغة. ومشروع القرار الذي نصوت عليه استجابة قوية مبتكرة يقوم بها مجلس الأمن لتلك المأساة. وقد أظهر المجلس استعداده لاتخاذ مبادرة قوية في مواجهة هذه المشكلة، وللاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب سابقة، وبشكل خاص عمل السفير فاولر فيما يتعلق بأنغولا.

ومشروع القرار، إذ يستفيد من تجربته استفادة جزئية، سيبعث برسالة قوية بشأن ضرورة إنهاء الاتجار بماس الصراع المستخرج من سيراليون. وهو يتضمن عددا من التدابير العملية التقدمية فعلا لتحقيق ذلك الهدف. وأحد تلك التدابير جلسات الاستماع الاستكشافية التي نأمل أن تعقدها لجنة الجزاءات خلال الشهر القادم. وهي توفر فرصة حقيقية لإلقاء الضوء على الاتجار غير المشروع الذي يفضل العمل في الخفاء. والمملكة المتحدة مستعدة لتقديم كل المساعدة الممكنة للسفير تشودري بصفته رئيس لجنة الجزاءات من أجل إنجاح جلسات الاستماع هذه.

يقضي مشروع القرار أيضا بإنشاء فريق للخبراء للنظر في انتهاكات حظر توريد الأسلحة والرابطة بين الماس والأسلحة وهي خطوة بالغة الأهمية، وإشارة واضحة بأن المجتمع الدولي لن يتسامح بعد الآن بشأن خرق الجزاءات، وبخاصة في ظروف مثل هذه.

ودور صناعة الماس الدولية سيكون حاسما أيضا. ومشروع القرار هذا غير عادي في ندائه المباشر لتجارة الماس.

وقد أظهر الكثيرون في هذه الصناعة بالفعل مسؤولية كبرى في الاستجابة لمشكلة ''ماس الصراع''، بما في ذلك من هم في سيراليون. ونتطلع إلى جميع العاملين في هذه الصناعة لكي يحذوا نفس الحذو ويلتزموا بوضع حد لهذه التجارة الخسيسة.

ودور الدول المجاورة لسيراليون دور حاسم بنفس القدر. واتخاذ إجراءات في أماكن أخرى لن يكون مثمرا إذا كان ماس سيراليون يظل يتدفق عبر حدودها إلى الخارج. وهذا القرار يوضح موقع اهتمامات المجلس. والرأي الواسع الانتشار القائل بأن معظم ماس سيراليون يتدفق إلى الخارج في الوقت الحالي عن طريق الجبهة المتحدة الثورية رأي سليم. وسيفرض هذا القرار الآن التزامات دولية على جميع الحكومات بوقف هذه التجارة غير المشروعة. لذلك نتطلع الآن بصفة خاصة إلى حكومات المنطقة التي تشارك مشاركة فعالة لكي تتشاطر التزاما قويا بإحلال السلام في سيراليون،

ولكي تعمل الآن على منع هذه التجارة. وإذا سلكت هذا الطريق، فلا شك في أنها ستخدم مصالحها الطويلة الأمد في شكل إضفاء الأمن والرخاء على المنطقة في المستقبل.

ونتخذ هذه الخطوات وننظر في غيرها من التدابير الهامة التي تتبعها بحثا عن السلام والحياة الطبيعية لشعب سيراليون. وهذا القرار يستهدف في نهاية المطاف أن يضمن أن يعود الماس بالنفع، لا بالبؤس، على هؤلاء السكان الذين عانوا أمدا طويلا، وأن يكفل، بصفة خاصة، ألا يستخدم الماس لشراء أسلحة تقوض السلطة الشرعية وتعتدى على المدنيين الأبرياء أو على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وهذه خطوة ذات مصداقية من جانب المجلس ينبغي لنا أن نواصل البناء على أساسها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكرك كل الشكر. وإنه لما يسعدني أن أقول ''سيدتي الرئيسة''، وهذا لا يحدث كثيرا. أشكرك كل الشكر على جلسة اليوم.

لقد شكلت سيراليون عبئا ثقيلا على الضمير العالمي في العامين الماضيين. وقد تابعنا جميعنا بهلع المدنيين وهم يتحملون معاناة ومصاعب لا يمكن تخيلها. وقد صدمتنا جميعا التكتيكات الشرسة للجبهة المتحدة الثورية في قطع أطراف مئات الرجال والنساء والأطفال، دون تمييز. ونحن مسؤولون عن مساعدة شعب سيراليون على العودة إلى الحياة الهادئة المسالمة والمنتجة التي يستحقها.

والمجلس يتخذ اليوم خطوة هامة صوب هذا الهدف. وبحظر البيع غير المشروع للماس، فإننا نتخذ موقفا ضد الحرب ولصالح السلام. فالماس والحصول عليه وبيعه بطرق غير مشروعة من جانب الجبهة المتحدة الثورية أمور تذكي نيران الصراع في سيراليون. ويستخدم المتمردون بيع الماس لتمويل عملياتهم والحصول على أسلحة، فضلا عن إثراء قادتهم.

وأثني على قيادة السير جيرمي غرينستوك والمملكة المتحدة في إعداد مشروع القرار هذا. وقد كانت الولايات المتحدة وكندا وغيرهما في طليعة الدول التي بذلت جهدا لإيجاد طرق لمنع النقل غير المشروع للماس من إذكاء نيران الصراع، وبخاصة في أفريقيا.

والتجارة غير المشروعة بالماس ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة. ونحن نذكر جميع الدول بالجزاءات المفروضة على شحن الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية. ونرى أن هذا القرار خطوة ضرورية وحيوية لمساعدة حكومة سيراليون على إعادة بسط سيطرتها على المناطق المنتجة للماس فيها. وتبذل الجهود بالفعل لمساعدة حكومة سيراليون على إنشاء نظام لإصدار الشهادات. ونعمل بالتعاون مع المملكة المتحدة وغيرها لدعم هذا المسعى.

وسنصوت لاعتماد هذا القرار، إلا أننا سنفعل ذلك مع تحفظنا بشأن الإطار الزمني. فمما يقلقنا الآثار السلبية لفرض جزاءات محددة بوقت. فمن الصعب على الدول الأعضاء أن تفرض الجزاءات في إطار نظمها القانونية الوطنية. ويصبح تنفيذها أكثر صعوبة إذا جرى وقفها ثم فرضها مرة أخرى.

ونعتقد أنه يجب أن تستمر مقاطعة الماس إلى أن تبسط حكومة سيراليون سيطرتها التامة على مناطق الماس. ونؤيد إنشاء معايير يهتدى بها ويجب أن تستوفى قبل رفع هذه الجزاءات. ومشروع القرار هذا يربط إلغاء الجزاءات بمرور الوقت بصورة اعتباطية، بدلا من الامتثال المعقول والنزيه للمتطلبات التي وضعها المجلس. ولا نوافق على

الحدود الزمنية. إلا أننا قبلنا وجهة نظر الأعضاء الآخرين في المجلس التي تم توافق الآراء بصددها، نظرا للأهمية الحيوية لفرض جزاءات تضع حدا للاتجار غير المشروع بالماس مقابل الأسلحة الذي تقوم به الجبهة المتحدة الثورية.

وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا جازما بأن الجزاءات حتى يكون لها معنى وقوة، فيجب أن ترتبط بتغيير السلوك الذي أدى إلى فرضها في بداية الأمر، وليس بتاريخ عفوي. وفي هذه الحالة، فإن التغير في السلوك هو أن تكف الجبهة عن استخدام الماس وقودا لآلة حربها ومواصلة انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وأن تمارس الحكومة سيطرتها الكاملة على مواردها. إن استخدام الحدود الزمنية في هذا القرار أو في أي قرار آخر يقوض الحوافز التي تدفع الدول أو الكيانات الخاضعة للحظر إلى الامتثال لمطالب مجلس الأمن، بل إنه يشجعها على الاعتقاد بأنها إذا تمكنت ببساطة من الصبر لمدة أطول من مدة صبر المجلس، أو من بث الفرقة بين أعضائه، فسترفع الجزاءات دون امتثال لمطالبه، أو تلغى بانتهاء مدتها بكل بساطة.

وللمجلس أن يستعرض جزاءاته، ويدرسها، ويعد لها. ويدعو هذا القرار إلى فرض جزاءات لمدة ١٨ شهرا. وهذه الأشهر الثمانية عشر حل وسط سياسي عفوي؛ ليس لها أساس واقعي ولا شيء يرتبط بالحالة الميدانية في سيراليون. وفي النهاية، لا تتيح الحدود الزمنية الراحة إلا للخاضعين للجزاءات ولأولئك الذين يعتقدون، مخالفين في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، بأن الجزاءات ليست أداة مناسبة لسياسات مجلس الأمن.

وينبغي لنا أن نفرض الجزاءات بصورة نحمي بها المدنيين، لا لكي نعطي المحتالين والمجرمين مهلة لسوء سلوكهم عندما تنتهي مدة الجزاءات. فعندما نضع حدودا زمنية على جزاءات سيراليون، نقوض فعالية هذا القرار الهام ونضر بقدرة المجلس على فرض جزاءات لها مصداقيتها في المستقبل.

والمعيار الوحيد الذي يسمح به لإنهاء الجزاءات يجب أن يكون الامتثال لقرارات مجلس الأمن. وإلا فإن أمن المجلس يتقوض. ولو كانت هناك حدود زمنية للجزاءات الليبية، مثلا، لما جرى على الإطلاق تسليم المشتبه بهما إلى المحكمة الاسكتلندية المنعقدة في هولندا.

أخيرا، أود أن أؤكد أهمية الخطوة التي يتخذها المجلس اليوم. فهي ترسخ مجلس الأمن في صف إحلال السلام في سيراليون. وسنصوت لصالح هذا القرار، ونحث أولئك الذين يواصلون إحباط جهود السلام في سيراليون على أن ينفذوه، وقد أعذر من أنذر.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): يشرع مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن أمر يهم مالي بصورة خاصة. فمالي، كما هو معروف، ترأس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويأتي تصويت اليوم إثر الاجتماع الهام الذي عقده مجلس الأمن مع لجنة شؤون الوساطة ومجلس الأمن المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نفس هذه القاعة في ٢١ حزيران/يونيه.

وسيتخذ مجلس الأمن قرارا هاما بشأن سيراليون بعد التحرير، وبفضل جهود الجماعة الاقتصادية يجري التشكيك في سلوك إحدى دولها الأعضاء في مشروع القرار المطروح علينا. كيف لا نفكر الآن أيضا في الكثيرين الذين ما زالوا مطوقين - وأعني ٢٢٢ جنديا و ١١ مراقبا عسكريا؟ إن مجلس الأمن سيقرر اليوم أمرا بشأن سيراليون، حتى وإن كان من المقرر عقد اجتماع مشترك رفيع المستوى بين الجماعة الاقتصادية والأمانة العامة للأمم المتحدة في لومي في

١٠ تموز/يوليه، أي في غضون أيام معدودة. يتبعه اجتماع تنفيذي. ويجري التركيز في الاجتماعين على الحالة في سيراليون.

لقد ذكّرت مالي مرارا وتكرارا بأن الاهتمام الأساسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ينصب على استئناف عملية السلام في سيراليون.

وفي هذا السياق، أتاح اجتماع مجلس الأمن بلجنة شؤون الوساطة ومجلس الأمن المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في الحادي والعشرين من حزيران/يونيه، فرصة مفيدة لإجراء حوار صريح وبنّاء، جرى خلاله شرح واف لخطة العمل الثُمانية التي أعدها الجماعة الاقتصادية بشأن سيراليون. وقد تم تعميم هذه الخطة على جميع أعضاء مجلس الأمن وعلى الأعضاء في الأمم المتحدة كافة. وتشتمل الخطة على عدد من النقاط التي تضمنها مشروع القرار، لا سيما مسألة الماس. ولقد شدد الإعلان الصادر عن مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أعقاب ذلك الاجتماع، على أن الاجتماع عقد في إطار روح المشاركة الصادقة التي قرر المشاركون التحلي بها وتقويتها في المستقبل.

غير أن مشروع القرار المطروح علينا، لا يبدو جزءا من هذه الديناميكية، حيث أنه لا يراعي الشواغل التي عبر عنها وفدي، بدرجة كافية. فمشروع القرار يتهم بوضوح إحدى الدول الأعضاء في الرابطة، وهي الدولة التي قام رئيسها بدور بنّاء جنبا إلى جنب مع زعماء آخرين، في عملية السلام في سيراليون. ونحن نشعر بالقلق إزاء التداعيات المحتملة لتوجيه أصابع الاتهام إلى ليبريا على عملية السلام.

هذه الإشارة غير مقبولة بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتعتقد أنها جاءت في توقيت غير ملائم، حيث أن التحقيق الذي تجريه الجماعة الاقتصادية بشأن تجارة الماس لم يستكمل بعد. ولذلك فإن وفدي لن يكون بوسعه تأييد النص بصورته المطروحة علينا.

وينبغي لنا من الآن أن نفكر في المستقبل، أو بعبارة أخرى فيما يمكن أن يحدث بعد القرار. وينبغي أن نفكر، بصفة خاصة، في الطريقة التي يمكن أن نحمي بها الالتزام البنّاء للرئيس تايلور فيما يتعلق بعملية السلام. وينبغي لنا أيضا أن نفكر في الطريقة التي يمكننا من خلالها مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على القيام بدور أكثر فاعلية في حل الأزمة في سيراليون.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تعلق روسيا أهمية كبيرة على مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده اليوم. ومن المرجح أنه سيصبح عنصرا مهما في الجهود الدولية لتسوية الصراع في سيراليون. ومن شأن هذه الوثيقة أن تضع العراقيل في طريق تجارة الماس الإجرامية للجبهة المتحدة الثورية، التي تغذي نار الصراع. إن القرار يرسل إشارة واضحة لا لبس فيها إلى الضالعين في هذه التجارة من البلدان الأخرى بشأن عدم قبول المجتمع الدولي للوضع الناشئ.

إننا نعتقد بأن من الأهمية بمكان ألا تكون التدابير الواردة في مشروع القرار ضارة بمصالح المشاركين الشرعيين في سوق الماس الدولية. كما ينص القرار على إحكام الرقابة على الحظر المفروض في وقت سابق على تقديم إمدادات عسكرية لسيراليون. ونأمل أن يلعب إحكام طوق هذه السيطرة دورا مهما في استقرار الوضع في هذا البلد.

ومن الأهمية بمكان أن تكون مدة سريان الجزاءات بالنسبة لصادرات الماس غير المشروعة من سيراليون، محددة بثمانية عشر شهرا من وقت اعتماد مشروع القرار. وبعد ذلك، يجتمع المجلس لاستعراض الوضع في سيراليون مرة أخرى، على أن يتخذ، عند الاقتضاء، قرارات بشأن ما إذا

كان ينبغي تمديد الجزاءات، أو ما إذا كان يتعين تعديلها أو اتخاذ إجراءات تكميلية. وبهذه الطريقة، وباعتماد هذا القرار، سوف تتخذ خطوة أخرى نحو جعل آلية فرض الجزاءات أكثر فعالية وإنصافا، بما في ذلك التأكيد مجددا عند الممارسة العملية على مبدأ التحديد الزمني لسريان الجزاءات.

وعلى هذا الأساس، فإن روسيا سوف تصوت لصالح مشروع القرار هذا.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أتقدم بالتهنئة لك، سيدتي الرئيسة، على تولي رئاسة المجلس، متمنيا لك النجاح العظيم. وبوسعك الاعتماد على تعاوننا التام. كما أود الإعراب عن الامتنان وتقديم تحية حارة للسفير لفيت وسائر أعضاء فريقه للطريقة الممتازة التي أداروا بها العمل خلال الشهر الماضي. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى وفد المملكة المتحدة لتقديم مشروع القرار ولحسن القيادة التي تجلت في الجهود الرامية لإيجاد حل سلمي للصراع في سيراليون.

والأرجنتين تؤيد مشروع القرار تأييدا تاما. وهو لم يوضع بقصد معاقبة حكومة سيراليون. بل على النقيض، إنه موجه ضد الجبهة المتحدة الثورية، وهو إجراء حاسم لضمان المصالح المشروعة لشعب سيراليون. وإن نظام إصدار شهادات المنشأ لماس سيراليون أمر يتفق مع هذا الغرض وكذلك مع القصد النهائي وهو إيجاد حل سلمي دائم للصراع في سيراليون.

ولذا، فإن الأرجنتين تثق في أن مشروع القرار سوف يساعد في تحقيق هدف مزدوج. فمن ناحية سوف يحمي الموارد المشروعة لشعب سيراليون؛ وسوف يحول، من ناحية أخرى، دون استمرار حالة يتم من خلالها استغلال الموارد الناتجة عن التهريب غير المشروع للماس من إنتاج سيراليون، في إزكاء لهيب الصراع المسلح في هذا البلد.

إننا نأمل في التنفيذ الكامل لمحتويات هذا القرار، وأيضا الفقرة ٢ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن حظر الأسلحة وقيود السفر. ومن خلال الجهود المتضافرة داخل المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المجاورة على وجه الخصوص، سيكون من الممكن وقف التهريب غير المشروع للأسلحة والماس - الذي لم يعد تأثيره المدمر خافيا على أحد - في أنحاء الإقليم.

ونتوجه بالنداء إلى حكومة سيراليون كي تسارع بوضع نظام شهادة المنشأ للماس المنتج في سيراليون في أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى تنفيذه بفعالية تامة. ونحن على ثقة من أن البلدان ذات الخبرة الطويلة في هذا المجال سوف تقدم المساعدة اللازمة تحقيقا لهذا الغرض.

وتؤيد الأرجنتين مبدأ التحديد الواضح لمدة سريان الجزاءات، والحاجة إلى مراجعة دورية لنظم الجزاءات. وهذا هو مبعث ارتياحنا، بصفة خاصة، لرؤية المبدأين وقد تضمنهما النص. غير أننا، وفي هذه الحالة الخاصة، حيث طلبت حكومة سيراليون بوضوح اتخاذ هذه الإجراءات التوجيهية، والتي تستهدف حركة متمردة اشتهرت بقسوتها غير العادية ضد السكان المدنيين، كنا نفضل أن تكون الفترة الأولية أطول بقدر ما، لأن ذلك، في رأينا، كان سيجعل النظام أكثر عملية وفعالية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية) أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يشعر بقلق بالغ إزاء الدور السلبي الذي يلعبه الاتجار غير المشروع بالماس في الحرب الأهلية في سيراليون.

ونحن نرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير قوية لوقف استغلال الماس والاتجار به على نحو غير مشروع، وإنهاء تمرد الجبهة المتحدة الثورية وحماية الحكومة

الشرعية التي انتخبها شعب ذلك البلد. ولن نجد حلا أساسيا لمشاكل سيراليون إلا بهذه الطريقة، وتلك هي مسؤولية مجلس الأمن التي لا يمكنه التنصل منها.

ولذلك نرى أن مشروع القرار الذي يوشك مجلس الأمن على اعتماده سيشكل خطوة هامة جدا في ذلك الاتجاه. ونلاحظ أن حكومة سيراليون، في رسالتها الموجهة إلى المجلس، تشير إلى قبولها للجزاءات المفروضة عليها. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من خلال هذا التدبير أن يساعد على استعادة السلام في سيراليون بأسرع ما يمكن.

وفي ذات الوقت، يرى وفدي أن أي جزاءات يفرضها مجلس الأمن ينبغي ألا تكون غير محددة الأجل. وينبغي إجراء استعراض دوري لهذا التدبير وإجراء التعديلات اللازمة حسب مقتضى الحالة. ونحن نشعر بالارتياح إزاء عنصر تحديد مدة الجزاءات الوارد في نص مشروع القرار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2000/635.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

مالي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب عن شكرنا لوفد المملكة المتحدة، والسفير غرينستوك على وجه الخصوص، على ما قاموا به من عمل لا يكل في إعداد القرار الذي اعتمدناه للتو. إنه تعبير بناء عن إخلاص مجلس الأمن تجاه تحقيق السلام والاستقرار في سيراليون. ونعتقد أن التدابير التي يفرضها القرار ستجعل من الممكن تسليط الضوء على الاتجار غير المشروع بالماس المستخرج من ذلك البلد ومحاولة الإثناء عنه، وهو أحد الأسباب الأساسية للحرب.

لقد ذكرنا في الماضي أن الثروة الطبيعية لسيراليون يجب أن تستغل لصالح الشعب السيراليوني بأجمعه، كما نص على ذلك اتفاق لومي، إذا أردنا وضع حد للصراع الرهيب الدائر في ذلك البلد. وإن الانتهاكات التي حدثت مؤخرا اضطرت مجلس الأمن إلى أن يعلن بوضوح موقفه بشأن ذلك المبدأ.

(تكلم بالانكليزية)

وترى كندا أن كبح اتجار المتمردين بالماس من سيراليون يقتضي عملا متضافرا في المنبع، في إطار الإقليم وفي إطار السوق. ونرحب بالنهج المتوازن الوارد في هذا القرار، الذي يستهدف الماس السيراليوني غير المشروع من خلال نظام لإصدار الشهادات، بينما يذكر أيضا بمسؤولية صناعة الماس عن أن تكون يقظة في عملياتها وممارساتها.

ونحن نتطلع إلى استنتاجات جلسات الاستماع الاستكشافية وإلى نتائج تحقيقات فريق الخبراء المنشأ بموجب هذا القرار، الذي نأمل أن يلقي الضوء على الارتباط بين الاتجار بالماس وإمدادات الأسلحة لجماعات المتمردين في سيراليون.

ويجب أن يكون شاغلنا الأساسي ضمان ألا تقوض هذه التدابير منذ البداية. وفي هذا الصدد، ترى كندا أن المجلس قد يحتاج إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات للتعامل مع مصادر الدعم الإقليمية للأعمال البشعة التي تقوم بها الجبهة المتحدة الثورية، التي من الواضح أنها أكثر الجماعات مسؤولية عن معاناة سيراليون في السنوات الأخيرة. ويجب أن يواجه بصورة قاطعة تواطؤ بعض دول غرب أفريقيا في تصدير الماس من سيراليون وفي تزويد الجبهة المتحدة الثورية بالأسلحة. وفي هذا الصدد، يستحق أن يذكر بوجه خاص الدور الذي تضطلع به ليبريا، ولكنها ليست وحدها، والإجراءات التي نتخذها في مواجهة مسلك ليبريا بصراحة وتصميم، كما فعل الاتحاد الأوروبي عن طريق إيقاف مساعدته لليبريا، ستحدد ما إذا كانت الأطراف الأخرى في المنطقة سترتدع أم ستزداد جرأة.

وعندما يقدم فريق الخبراء المنشأ بموجب هذا القرار نتائج تحقيقه، سيحتاج المجلس إلى أن يدرس بعناية ما إذا كانت دول مثل ليبريا قد كفت عن تورطها في الاتجار غير المشروع بالماس وما إذا كان الأمر قد يقتضي اتخاذ تدابير إضافية لإنفاذ حظر عمليات نقل الأسلحة إلى الجبهة المتحدة الثورية.

وقد أشار المجلس إلى مشاركته المستمرة في هذه العملية بالإعراب عن استعداده للنظر في طائفة من الخيارات لضمان الامتثال لهذا القرار، بما في ذلك إشراك لجنتي جزاءات ليبريا وأنغولا في جهود الإنفاذ. وستدعم كندا هذه الجهود وستضغط من أجل الوضوح في كل منعطف. ويجب علينا أن نتعهد، كما قال السفير كامارا للتو بعبارة قوية للغاية، بأن نسمي ونذم من تسببوا في استمرار هذه الحرب، التي انتهكت خلال السنوات الثماني الماضية كل معيار إنساني.

إن مصداقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيراليون خاضعة للرهان في هذا القرار. فقد تختار بعض الدول أن تختبر عزيمة المجلس فيما يتعلق بهذا القرار. وكندا، بوصفها بلدا عمل على ضمان أن تصبح الإجراءات العملية الفعالة والموثوق بها بشأن الجزاءات جزءا من تقاليدنا الأخلاقية الجماعية، ترى أن على المجلس أن يكون مستعدا للبناء بصورة ثابتة على أساس التعهدات المقطوعة اليوم واتخاذ تدابير أخرى واضحة الرؤية إذا كان لجهودنا الرامية إلى تحقيق الامتثال التام أن تتواصل وأن تكون فعالة.

وهذا القرار يمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح وسيوفر أساسا قويا للمزيد من الإجراءات في معالجة جذور الصراع الشائن في سيراليون ووضع حد لمعاناة شعبها.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ليس سرا أن مجلس الأمن اضطر إلى إنفاق وقت طويل في المشاورات غير الرسمية قبل أن يتمكن من اعتماد هذا القرار. ولكن سيكون أمرا مؤسفا إن كان هذا سيقود إلى الافتراض، في غرب أفريقيا أو غيرها، بأن كان هناك اختلاف في مجلس الأمن بشأن الهدف الأساسي لهذا القرار. إذ عندما يبدو المجلس في حاجة إلى الكثير من الوقت ليتوصل إلى اتفاق فهذا في العادة يكون بسبب الاختلاف في وجهات النظر بشأن من يلقى عليه اللوم في صراع معين. ولكن ليس هذا ما تسبب في التأخير في هذه الحالة.

إن المسألتين اللتين احتاجتا أولا إلى الحل كانت لهما طبيعة مختلفة تماما. فالمشكلة الأولى تتعلق بالفترة الأولية

للتدابير وتمديدها فيما بعد. وقد عبر نقاشنا لهذه المسألة عن الشعور العام بعدم الارتياح من ظاهرة الجزاءات التي تستمر أطول مما كان مقصودا لها في الأصل ثم تبقى مستمرة لمجرد عدم توفر الأغلبية الفعالة لتأييد إلغائها. ووفدي يقدر هذا الشعور بعدم الارتياح وهو يؤيد بقوة إجراء استعراض دوري، ولكننا لا نزال نعارض الحدود الزمنية التي تؤدي إلى إلغاء الجزاءات تلقائيا في حالة عدم اتخاذ قرار يقضي بتمديدها.

والمشكلة الثانية كانت تتعلق بالإحجام التقليدي السائد لدى جهات معينة، إن لم يكن في قارات معينة، من تسمية الأشياء بأسمائها. وهذا ليس خلافا حقيقيا؛ بل اختلاف ثقافي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعايش معه.

ويجب ألا يسمح لمناقشة هاتين المسألتين أن تبعث أي ارتياح في نفوس الذين يستغلون تجارة الماس لإذكاء الصراع في سيراليون. ووفدي يرحب بتصميم مجلس الأمن على حرمان الجبهة المتحدة الثورية من الوسائل التي تمكنها من شن حرب قاسية على شعب سيراليون.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بذلك أكمل مجلس الأمن عملية التصويت.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على كلماتك الكريمة جدا الموجهة لي. وأود أن أعرب عن أحر وأوثق الأماني بالنجاح الكامل لعملنا بقيادتك اللبقة والقديرة.

أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - بلغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - وكذلك تركيا وقبرص ومالطة، وهي أيضا دول منتسبة إلى الاتحاد.

وأود أن أعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للقرار المتعلق بالحالة في سيراليون والذي أعدته بمهارة وحزم المملكة المتحدة، ولتشديد الجزاءات القائمة وفرض حظر على التصدير غير المشروع للماس الخام من سيراليون. إن اعتماد هذا القرار خطوة أولى ويبين أن المجتمع الدولي ينوي أن يرد بأكثر الطرق حزما على الأحداث التي وقعت في سيراليون منذ بداية أيار/مايو.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أيضا أن يتمكن مجلس الأمن، من ناحية، من أن يقرر بسرعة ويقين بشأن زيادة عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على نحو ما اقترح في تقرير الأمين العام الأخير، ومن ناحية أخرى، دراسة المساعدات التي يمكن إعطاؤها إلى حكومة سيراليون لتقديم السيد فوداي سنكوه والأشخاص الآخرين المسؤولين عن انتهاكات اتفاق لومي للسلام إلى المحاكمة.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة أعمال الجبهة المتحدة الثورية، لا سيما الهجمات والإجراءات العدائية المرتكبة ضد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهو يطالب الجبهة بأن تحترم على الفور وبدون شروط الالتزامات التي قطعتها وأن تبدأ في عملية التسريح ونزع السلاح المنصوص عليها في اتفاق لومي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي المسؤولية الشخصية للسيد فوداي سنكوه خلال الأحداث الأخيرة والتي لا يمكن بسببها أن يعتبر واحدا من الشركاء في عملية السلام تحت أي ظروف.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن التدابير المقترحة في القرار جاءت في أنسب وقت لشتى الأسباب.

أولا، إن التدابير ترمي إلى إنهاء الاستغلال غير المشروع للماس في سيراليون من قبل الجبهة المتحدة الثورية، وهو استغلال يسهم بقدر كبير في تمويل المجهود الحربي لهذه الحركة وإفقار شعب سيراليون بأسره. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن إقامة سلام دائم في سيراليون تتطلب نضوب الموارد المالية للجبهة.

ثانيا، كانت هذه التدابير موضوع تشاور وثيق مع حكومة سيراليون. وهي تظهر اهتماما بالتعاون مع أولئك المشتركين اقتصاديا في تجارة الماس. وإن إقامة نظام فعال لإصدار شهادات المنشأ للماس المنتج في سيراليون قد يكمل في نهاية المطاف الجهود التي اتخذها المجلس بالفعل في بلدان أفريقية أخرى، لا سيما في أنغولا. وسوف يعطي هذا شرعية كاملة لتجارة الماس ويسهم في السلام والتنمية في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

ثالثا وأخيرا، إن هذه التدابير سوف تعزز الحظر المفروض على الأسلحة. وفي مناسبات عديدة كانت لدى الاتحاد الأوروبي فرصة للإعراب عن قلقه إزاء انتهاكات قرار مجلس الأمن ١١٧١ (١٩٩٨). ويحظى اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق خبراء مسؤول عن جمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات هذا الحظر ودراسة الروابط بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة بدعم خاص من الاتحاد الأوروبي. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع البلدان المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة لسيراليون، إلى أن تظهر تعاونا ممتازا مع فريق الخبراء هذا.

ويسر الاتحاد الأوروبي أن يرحب بجميع التدابير المتخذة لتعزيز دور لجنة الجزاءات التي تأسست بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٨). وإن قيام لجنة الجزاءات بعقد جلسة استماع مبدئية بين الآن ونهاية الشهر لتقييم دور الماس في الصراع في سيراليون، والروابط بين تجارة الماس في سيراليون وتجارة السلاح يمثل قرارا هاما. ونأمل أن يصبح عقد مثل جلسة الاستماع هذه، التي تضم خبراء حكوميين وغير حكوميين بمثابة سابقة لأعمال لجان أخرى.

كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن القرار يؤسس نظام حظر على الماس لفترة مبدئية طولها ١٨ شهرا وينص على استعراضات كل سنتين لتنفيذ الحظر. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالالتزام الذي قطعه مجلس الأمن للاضطلاع باستعراض متعمق للحالة في نهاية فترة الـ ١٨ شهرا لاتخاذ قرار جديد، إذا اقتضت الضرورة ذلك، إما بتمديد التدابير المتخذة أو تعديلها إذا لزم الأمر، وإما باعتماد تدابير جديدة في ضوء بسط الحكومة سيطرتها على المناطق المنتجة للماس. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن جميع هذه التدابير ترمي إلى دعم جهود السلطات في سيراليون بحيث تمكنها في استعادة السيطرة على الموارد التي أفلتت من أصابعها. كما أنها تعبر عن حرص مجلس الأمن على ضمان أن التدابير التي يعتمدها ستتابع بالأعمال.

ختاما يعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه للتنسيق الوثيق بين مجلس الأمن والدول أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في سيراليون. وعلى نحو ما أكده السفير مختار وان، فإن الاجتماع الذي عقد في الشهر الماضي بين مجلس الأمن والوفد الوزاري للجنة السداسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعنية بشؤون الوساطة ومجلس الأمن لدليل على هذا التقارب الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن استعادة السلام في سيراليون لن تتحقق إلا بالدعم النشط لبلدان المنطقة. وعلى العكس من ذلك، فإن دوام انعدام الأمن المزمن في سيراليون سيكون عقبة أمام التنمية دون الإقليمية، وسوف يشعل نار زعزعة استقرار البلدان المجاورة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السفير لفيت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

وهكذا اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.